الفصل الرابع

قائد الثورة

الفصل الرابع

قائد الثورة

يمكنك القول دون وجل بأن معركة انتخابات نادي الضباط بالزمالك ، هي التي أخرجت اللواء محمد نجيب من إطار شعبيته داخل الجيش ، والتفاف الضباط حوله ، إلى شعبيته بين الجماهير ، التي عرفت اسمه للمرة الأولى ، على صفحات الجرائد في تلك الفترة ، كأول ضابط " برتبة كبيرة " يمعن في تحدي الملك – دون أي خوف أو وجل ، حتى اضطره إلى التدخل شخصياً لحل مجلس إدارة النادي!.

نجيب وناصر والسادات بالمسجد

ويقول محمد نجيب في مذكراته: انتخابات نـادي الضباط كانت هي الخطوة الفعالة الأولـي في طريق ثورة يوليو. فقبل انتخابات النادي كانت اللجنة التنفيذية لتنظيم الضباط الأحرار تعتقد أنه ليس من الممكن القيام بالثورة قبل عام ...

لكن بعد الانتخابات وقرار الملك بحل مجلس إدارة النادى المنتخب من الضباط أحس الضباط بمدى قوتهم، فقرروا مواصلة الطريق إلى نهايته دون خوف أو وجل.

كانت المحطة قبل الأخيرة في حركة الضباط الأحرار، هى اختيار قائد لهم يكون واجهة للحركة أمام الشعب والـرأى العام العالمى ، فلم يكن من المعقول أن يتقبل الشعب المصرى والعالم فى ذلك الوقت تغييرا يقوده صغار الضباط المجهولين ، فى مجتمع من كبار السياسيين الذين يتمتعون بالخبرة والدهاء، وكان من الضرورى للضباط الشبان التعامل مع بعضهم فى بداية الأمر حتى يتم تسليم السلطة بشكل كامل ،ولذلك كان عامل السن والرتبة العليا والسمعة الطيبة ، مهمًا جدا بالنسبة لجمال عبدالناصر ورفاقه الذين كان أعلاهم برتبة مقدم وأصغرهم برتبة ملازم أول، وكانت أعمارهم بين منتصف العشرين ومنتصف الثلاثين.

البحث عن قائد للضباط :

وقد روى اللواء محمد نجيب نفسه فى مذكراته قصة البحث عن قائد لحركة الضباط الأحـرار فيقول: تمكن جمال عبدالناصر، بفضل قوة شخصيته، وحركته الدائبة، بين الضباط الأحرار، من إقناع زملائه أعضاء لجنة القيادة، التي تتولى قيادة التنظيم السري، بانتخابه رئيساً لهم بالإجماع. ولكن العمل السري يختلف، تماماً، عن العمل العلني. وشخصية عبدالناصر، التي كان لها وزنها، في تنظيم يعمل أفراده تحت الأرض، لم يكن لها ذلك الوزن، بالمرة، في المجال العلني، على مستوى الجيش، فما هو إلا مقدم أركان حرب غير معروف، إلا في دائرة محدودة من الضباط، بحكم زمالتهم له في الدفعة أو

السلاح. وكان نجاح الحركة، في ساعاتها الأولى، وهي أحرج فترة في مسارها، متوقفاً على انضمام باقي الضباط، على رأس وحداتهم، إلى صفوف الحركة. ولكن كيف يُتوقع ذلك وقائدها غير معروف، وميوله وأهدافه غير واضحة؟ وما الذي يدفع هؤلاء الضباط إلى المقامرة بمستقبلهم للانضمام إلى حركة نجاحها في باطن الغيب، ليعرضوا أنفسهم لخطر الإعدام، في حالة الفشل؛ كي يتبعوا هذا المقدم الذي لا يتميز بشيء عن أقرانه ويسلموا له طواعية بالزعامة ويبايعوه قائداً للحركة؟

ما قيل عن فساد فاروق كان من أسباب تذمر الضباط

ثم إن الأمر ليس مقصوراً على تأييد الجيش فحسب، فلا ينبغي إغفال الشعب، الذي لابد من كسب تأييده، وثقته، ليقتنع بأنها حركة شاملة، يقوم بها الجيش بأكمله تحت قيادة قائد له شهرته، في صفوف الجيش، وشعبيته بين

الجماهير، وأنها ليست مجرد مغامرة عسكرية يقوم بها بعض الضباط بدافع من تهورهم، واندفاعهم، تحقيقاً لشهرة يحصلون عليها أو أملاً في مطالب شخصية يحققونها.

هذه هي وجهة النظر التي أقنع بها عبدالناصر زملاءه، أعضاء لجنة القيادة بضرورة إسناد قيادة الحركة المزمع القيام بها إلى ضابط كبير الرتبة له شهرته وشعبيته داخل الجيش وخارجه ليتسنى تكتل الجيش والشعب من ورائه بمجرد إذاعة البيان الأول للحركة.

ووافقت اللجنة على رأيه، ولم يكن بين كبار ضباط الجيش، من تتوافر فيه الشروط المطلوبة سوى الفريق عزيز المصري، واللواء فؤاد صادق، واللواء محمد نجيب.

أما أنور السادات فقد روى القصة بشكل آخر للتقليل من دور محمد نجيب بعد عزله ، فقد نشر مقالا بجريدة الجمهورية 5-1-1955 بعنوان:"الصدفة هي التي جعلت نجيب يدخل من أبواب التاريخ.." كان مقررا القيام بالثورة 1955.. أنور السادات يكتب قصة نجيب كاملة". وقد تصدى عدد من الضباط الأحرار والمؤرخين لرواية السادات التى تقول: إن نجيب كان نائما في بيته ليلة الثورة، مؤكدين أن السادات لم يجرؤ علي قول ذلك إلا بعد إبعاد نجيب .

ثلاثة أسماء لقيادى التنظيم السرى للضباط:

حكى السادات أسباب البحث عن قائد يتصدر واجهة الحركة فيقول :كان نجاح تكوين تشكيلات للضباط الأحرار في جميع وحدات الجيش هو أحد عاملين عجلا بتقديم موعد تنفيذ الخطة، أما العامل الثاني فهو الأحداث السياسية التي طرأت علي الموقف في البلاد بعد حريق القاهرة وكان لابد من اختيار قائد للثورة لكي تبدأ الثورة معاركها مع أعداء الشعب وهنا أود أن أقف قليلا فهنا تلعب الظروف دورها.. هنا تتحكم الصدفة ولا شيء غيرها في الموقف لقد كان من رأي جمال عبدالناصر ،وهو رئيس الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار والذي انتخب في كل مرة رئيسا والذي كان عليه أن يقود

الثورة في العلن مثلما قادها في السر قبل 23 يوليو أقول: كان من رأي جمال أن يكون قائد الثورة حاملا لرتبة كبيرة من رتب الجيش وكان هناك رأي واحد فقط في الهيئة يعارض أن يقود الثورة واحد من خارج الهيئة التأسيسية لكننا اتفقنا جميعا في النهاية علي أن يتولي أحد الضباط الكبار قيادة الثورة واقترح جمال ثلاثة أسماء عزيز المصري ـ فؤاد صادق ـ محمد نجيب.

نجيب وناصر

أما أسباب اختيار عزيز باشا المصري لقيادة حركة الضباط الأحرار، التى وردت فى كتاب "عزيز المصري والحركة الوطنية المصرية"، للدكتور. محمد عبد الرحمن برج فهي ارتباطه بالضباط الأحرار وكان أنور السادات أول من التقاه من الضباط الأحرار، بعد تعلق قلب السادات الشاب الثائر المغامر بوهج هذه الشخصية المغامرة مثله، فالتقي به في عيادة الدكتور إبراهيم حسن بترتيب مسبق من الإمام الشهيد حسن البنا، وأثارت شخصيته إعجاب الضباط الشباب الذين انبهروا بتضحيته الوطنية ونضاله فالتفوا حوله وصار بيته في عين شمس قبلة للضباط يستمعون لآراء معلمهم و يناقشونه في أمور البلاد السياسية، حيث تنامي إلي علمه وجود تنظيم شاب في الجيش يعمل علي تخليص البلاد من الملك والإنجليز وأن السادات ضمن هذا التنظيم، وأصبح أنور السادات ضابط الاتصال بين عزيز المصري والضباط الأحرار.

اجتمع مجموعة من الضباط الأحرار ومن بينهم البكباشي جمال عبدالناصر مع عزيز المصري وأبلغوه بتزكية الضباط الأحرار له واختياره رئيسا لثورتهم وقائدا لهم إذا نجحت ورئيسا للدولة المصرية ولكن الرجل شكرهم علي تزكيتهم له واعتذر منهم بسبب كبر السن، وقرر أن يكون الأب الروحي لهم، وبعد نجاح الثورة نصح جمال عبد الناصر بعدم محاكمة فاروق والاكتفاء بتنازله عن العرش.

في وداع الملك فاروق

وعندما اعتذر عزيز باشا المصرى عن قيادة الضباط الأحرار ،اتجهت أنظار الضباط الشبان إلى اللواء فؤاد صادق الذى كان قائدا للقوات المصرية فى حرب فلسطين 1948 .

وقد حكى أنور السادات قصة تكليف لجنة قيادة الضباط الأحرار لصلاح سالم بمقابلة اللواء فؤاد صادق ليعرف رأيه لو طلب منه الضباط الأحرار قيادة حركتهم .

فيقول: كان عثمان المهدي ـ رئيس هيئة أركان حرب الجيش قد استقال من منصبه في ذلك الوقت ولم يكن معقولا أن يفاتح صلاح فؤاد صادق في أمر قيادته للثورة فهو كان مثل محمد نجيب لايدري أن هناك تنظيما للضباط الأحرار وأيضا لايدري أن هؤلاء الضباط الأحرار أعدوا أنفسهم للقيام بثورة تقلب نظام الحكم.. كان كل ما يعرفه فؤاد صادق هو أن بعض ضباط

الجيش الصغار لهم رأي معين في الحالة وأن هؤلاء الضباط الصغار لايتعدي نشاطهم إعلان السخط والغضب والأسي، وأعود إلى مقابلة صلاح سالم لفؤاد صادق.. ذهب صلاح إليه في بيته وقال له إن الرأي العام بين الضباط في الجيش يرشحه لتولي منصب رئيس هيئة أركان حرب الجيش وقال له صلاح: إن هؤلاء الضباط يمكنهم مساعدته لكي يتولي هذا المنصب فهم قوة ولهم نفوذ كبير وظل صلاح يحدثه عن هذا الرأي العام لهؤلاء الضباط في الجيش وأثناء الحديث دق جرس التليفون ورفع فؤاد صادق السماعة وكان المتكلم هو اليوزباشي مصطفي كمال صدقي، وكان مصطفي علي صلة ما بالقصر في ذلك الوقت، وقال مصطفي كمال لفؤاد صادق: إن مرسوم تعيينه رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش سيوقعه مولانا في الصباح وظهرت علي فم اللواء فؤاد صادق ابتسامة غريبة ونظر إلى صلاح نظرة ذات مغزي ثم قال وهو مازال يمسك سماعة التليفون: "بتقول إيه يا مصطفي زعّق شوية" وأشار فؤاد صادق لصلاح سالم أن يقترب منه واقترب صلاح وقرب أذنه في التليفون كما طلب منه اللواء صادق وسمع صلاح مصطفي صدقي يتحدث عن مرسوم تعيين فؤاد صادق الذي يصدر في اليوم التالي ثم وضع فؤاد صادق سماعة التليفون.

في تلك اللحظة عرف صلاح شخصية فؤاد صادق فالرجل شعر بعد أن أبلغه مصطفي صدقي بأمر تعيينه أن الرأي العام للضباط في الجيش والذي حدثه عنه صلاح سالم لم يعنه وقد كشف فؤاد صادق عن شخصيته أمام صلاح فجأة بعد أن كان قد أبدي استعداده لتحقيق كل رغبات الضباط وحماية مصالحهم والوقوف إلى جانبهم انقلب فجأة وبلا مقدمات وبعد أن عرف أن هؤلاء الضباط لن يكون لهم دخل في تعيينه فقد عين والحمد لله أن اللواء فؤاد صادق كشف عن حقيقة معدنه عندما قال لصلاح بعد مكالمة مصطفي صدقي بالحرف الواحد:

"أنا إذا كنت بقيت رئيس أركان حرب الجيش فده بمجهودي أنا وبدراعي أنا" ثم قال لصلاح إنه سيعمل علي إقامة النظام الكامل في الجيش وإنه لن يسمح بأي نشاط ضد نظم الجيش وصمت لحظة ثم عاد يقول لصلاح

المذهول: "لازم تفهم إنت والضباط اللي معاك الكلام اللي بقوله ده لأني سأنفذ القانون وأنصحك إنت واللي معاك تدوروا علي مصالحكم ومستقبلكم ومستقبل أولادكم أحسن. ولم يتمالك صلاح نفسه فقال وهو حزين: "آسف: دي آخر مرة أخش فيها بيتك - السلام عليكم - وهَمَّ صلاح بالانصراف وسمع فؤاد صادق يقول له وهو في طريقه إلي خارج البيت - بيتي مفتوح - اللي يحب ييجي ييجي واللي ما يحبش هو حر وعاد صلاح إلي رفاقه يحدثهم بما دار بينه وبين فؤاد صادق المرشح الثاني لقيادة الثورة وكانت مفاجأة للجميع، أما لماذا لم يعين فؤاد صادق في اليوم التالي رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش وعين بدلا منه في اللحظة الأخيرة حسين فريد".

وقد اختلف بعض الضباط الأحرار مع رواية السادات عن لقاء صلاح سالم باللواء فؤاد صادق ، فيقول اللواء جمال حماد فى كتابه أسرار ثورة 23 يوليو: "إن الأسلوب الذي رويت به تصرفات فؤاد صادق في المقابلة يهبط بمستوى عقلية فؤاد صادق، وتفكيره إلى الدرك الأسفل؛ فكيف يتصور من رجل عُرفت عنه الفطنة والدهاء أن تصل به السذاجة إلى الحد الذي جعله يصدق على الفور ما أنبأه به صلاح سالم من أن الرأي العام في الجيش يرشحه لتولى منصب رئيس أركان حرب الجيش، وأن الضباط يمكنهم مساعدته لأنهم قوة ولهم نفوذ كبيرة.

ألم يحاول فؤاد صادق أن يسأل زائره عن من هم هؤلاء الضباط ذوو القوة والنفوذ؟ ومنذ متى يتم التعيين لمثل هذه المناصب بترشيح الضباط واختيارهم؟ هل ينطلي مثل هذا الكلام على فؤاد صادق الداهية الأريب، الذي عركته الحرب والتجارب؟

ولم يكن الجو مناسباً لتنظيم الضباط الأحرار في هذه الفترة لإجراء مثل هذا الاتصال، فلم يكن قد مر على تكوين التنظيم، سوى عام واحد فقط، ولم يكن قد استطاع الوقوف على أقدامه بعد. ولم يكن صلاح سالم نفسه، في وضع يسمح له بالحديث مع فؤاد صادق بهذه الطريقة. أما المكالمة

التليفونية المفاجئة في توقيت المقابلة نفسه، فهي أشبه بما يجري في الأفلام السينمائية، والأغرب منها ذلك التصرف الصبياني الذي ادعى صلاح سالم أن فؤاد صادق قد سلكه ليسمع صلاح بنفسه البشرى التي زفها له مصطفى. وكل من عرف فؤاد صادق لابد أن يستنكر نسبة هذا التصرف الصغير إليه، فقد كان أهم ما يميزه الاتزان والوقار.

المصري

أيدي فوق القلوب والأمة فوق الجميع

ماهر باشا يؤلف الوزارة الجديدة

اللواء محمد نجيب بك يقود حركة عسكرية مفاجئة

القائمون بالحركة يقبضون على القريبي حسين فريد بك ومعه من كبار الضباط

القاهرة عسكرية بالدبابات والطائرات في الشوارع والميادين ...

خلال محطة الاذاعة - ومكاتب ماركوني ...

محمد نجيب بك يجتمع بعلي ماهر باشا - ساعة ونصف في منزل

يرفض اللواء نجيب اى منصب وزارى - الغاء الاحكام العرفية هدوء

في جميع انحاء الدولة المصرية - اطمئنان الجاليات الاجنبية

يطالب بعودة الحياة النيابية السليمة وتطهير البلاد تطهيرا كاملا

يقرر عدم التدخل في السياسة بعد تأليف الوزارة - الضباط يطالبون

بسرى صف الضباط والجنود فقط

انظر التفاصيل « ص ٢، ٣، ٤، ٥، ٨ »

لقد رشح اللواء فؤاد صادق ليتولى منصب رئيس هيئة أركان حرب بالفعل، ولكن قبل التاريخ الذي حدده أنور السادات في كتابه بعام كامل، وقد روى لي القصة الحقيقية السياسي الوطني مصطفى مرعي، وكان وزيراً في وزارة إبراهيم عبدالهادي عام 1949 عقب توقيع الهدنة مع إسرائيل في 24 فبراير 1949 وعودة الجيش المصري من فلسطين. وكان فؤاد صادق قد حقق في نهاية الحرب شهرة مدوية، في الوقت الذي ظهر فيه عثمان المهدي، الذي كان يتولى رئاسة الأركان بالنيابة بمظهر العجز والتخاذل، خلال سير العمليات الحربية بفلسطين. ومن ثم فكرت حكومة إبراهيم عبدالهادي في ترشيح فؤاد صادق ليتولى منصب رئيس هيئة أركان حرب الجيش وأمكنها الحصول على موافقة الملك، وهنأ رئيس الوزراء بنفسه فؤاد صادق بالمنصب الذي تقرر أن يتولاه وأعدت الحكومة المرسوم الملكي بالتعيين، وأرسلته إلى السراي ليوقعه الملك. ولكن في اللحظة الأخيرة حدث أثناء وجود المرسوم بالقصر، تحت التوقيع، أن وقع انقلاب حسني الزعيم في سورية، وتدخل الوشاة والحاسدون، وعلى رأسهم، الفريق محمد حيدر، وزير الحربية، والذي كان يخشى من تضخم قوة ونفوذ فؤاد صادق إلى هذا الحد، كي يمنعوا صدور المرسوم الملكي بعد إدخال الروع في قلب الملك، بأن فؤاد صادق لن يلبث حتى يحذو حذو حسني الزعيم، وعدل الملك عن توقيع المرسوم، وكادت تحدث أزمة وزارية بسبب ذلك الموقف، فقد أصرت الحكومة على قرارها، وأصر الملك على الرفض، وانتهت الأزمة برضوخ الوزارة لضغط الملك. وصدر مرسوم آخر بتعيين عثمان المهدي، في يوليه 1949 رئيساً لأركان حرب الجيش. وحاول إبراهيم عبدالهادي ترضية فؤاد صادق بأن عرض عليه منصباً مدنياً كبيراً ولكن الرجل رفض".

..وتولى نجيب قيادة التنظيم السرى للضباط:

ولم يتبق من ترشيحات الضباط الأحرار سوى اللواء محمد نجيب ليعرضوا عليه قيادة الحركة.

وهناك اختلاف فى التاريخ الحقيقى لقيادة اللواء محمد نجيب للضباط الأحرار ، فالبعض يقول: إنهم فاتحوه قبلها بشهرين في احتمال انضمامه إليهم وتصدره لقيادة الحركة إذا ما نجحت المحاولة التى لم تكن انقلابا فى البداية أو ثورة. والبعض الآخر يرى أن الصلات بدأت بعد عودة الضباط الأحرار من حرب فلسطين 1948، على أن هناك إجماعًا بين المؤرخين و صناع ثورة 23 يوليو 1952 أن قيام الضباط الأحرار بترشيح اللواء محمد نجيب لرئاسة نادى الضباط فى ديسمبر 1951 بمثابة إعلان نجيب واجهة لهؤلاء الضباط الشبان وممثلا شرعيا لتحقيق مطالبهم من الملك وقادة الجيش.

كما بلغ علو مركز وقوة شعبية محمد نجيب بين الضباط إلى الحد الذي جعل المهندس حسين سري (باشا)رئيس الوزراء يرشحه وزيراً للحربية في وزارته لتهدئة الجيش رغم رفض الملك لذلك حتى لا يظهر أحمد عرابي آخر– على حد قوله – ويقود الجماهير نحو عصيان الإرادة الملكية ! ! وقد حدث أن قام حسين سري بتكليف وزير داخليته الدكتور محمد هاشم (وزوج ابنته أيضاً) بالالتقاء سراً مع اللواء محمد نجيب ، ليعرض

عليه تولي منصب وزير الحربية مقابل إنهاء تذمر ضباط الجيش ، وقد جرت تلك المقابلة في منزل محمد هاشم، أي قبل اندلاع الثورة بأيام قلائل[1].

وهذا ما يؤكد حقيقة دور اللواء نجيب في الثورة ، وتحمل مسئوليتها ، في أدق مراحلها منذ مرحلة الإعداد ، وحتى اندلاعها ، ثم قيادتها في فترة دقيقة من تاريخ مصر المعاصر ..وفي ذلك أيضاً أبلغ رد على الذين يشككون في دور محمد نجيب ، وعلاقته بالثورة ، والتشكيك في مدى علمه بقيام ثورة من الأساس ، وأنه بتعبير محمد حسنين هيكل " كان مجرد رجل دعي إلى حدث، لا يعلم عنه شيئا "![2] وليس في ذلك تقليل من دور محمد نجيب في الثورة فحسب ، بل طمس لمجموعة من الحقائق التاريخية ، التي كشفت عنها الوثائق مؤخراً ، وتحدث عنها صناع الثورة ، حتى الذين اختلفوا مع نجيب، وظلموه في حياته ، ردوا له الاعتبار بعد ذلك ..فنرى مثلا أن البكباشي "مقدم " زكريا محيي الدين عضو مجلس قيادة الثورة ، والرجل الصامت أبدا (رغم الدور الخطير الذي لعبه في الثورة وتقلده مناصب مهمة ودقيقة جدا مثل وزارة الداخلية ورئاسة المخابرات العامة وحتى منصب نائب رئيس الجمهورية ، حتى أن عبد الناصر رشحه لتولي السلطة بدلا منه ، في أعقاب هزيمة يونيو 1967) نرى زكريا محيي الدين يعترف بأن دور اللواء محمد نجيب محدش يقدر ينكره ، و أزاي يتقال معملش دور ، وهو كان أعلانا رتبة وتحمل مسئولية قيادة الثورة رغم أنه معروف أن فؤاد صادق وغيره رفض تحمل المسئولية وقيادة حركة الجيش .. وهو – أي نجيب – كان يعلم بالثورة، قبل قيامها ..وكنا على اتصال به قبل أن نتحرك ، فهو أدى دوره بشجاعة ..زي كل واحد فينا.. يعني أنا مثلا بالنسبة لدوري ، لم يكن لي قوة لكن أنا اللي شرحت الخطة ..أنا

(1) جمال حماد ، هل كان محمد نجيب مجرد واجهة للثورة ، مجلة أكتوبر عدد 671، 3/9/ 1989 .
(2) تجربة حياة " مع هيكل " ، مرجع سابق .

اللي مربط في كل قشلاق وكل وحدة .. ومالیش قوة ، وهل دي تحرمني من مسئوليتي دي تكون أكبر "!"[1].

أما زميله في مجلس قيادة الثورة عبد اللطيف البغدادي ، فيقول في مذكراته.." كان الرأي بيننا على ضرورة اختيارنا لأحد الضباط من ذوي الرتب العالية ، ومن ذوي السمعة الحسنة في الجيش ، ومن المعروفين لدي المدنيين من الشعب ، للاشتراك معنا في القيام بالانقلاب ، وتولي قيادته، لأننا جميعاً أعضاء اللجنة التأسيسية من ذوي الرتب العسكرية الصغيرة ، والرأي العام ربما لا يقتنع بنا عندما يعلن عن الانقلاب وأسماء قادته ، ونحن سنكون في أشد حاجة إلى ثقة واطمئنان الشعب ، خاصة في المراحل الأولى من الانقلاب ومحمد نجيب كان قد عرف للرأي العام أثناء المعركة الانتخابية لمجلس إدارة نادي ضباط الجيش ، وكان معروفاً أيضاً لدى ضباط الجيش ، من أنه قاتل بشجاعة في حرب فلسطين وجرح سبع مرات "[2].

فى قصر عابدين.. وفى الصورة رئيس لجنة المصادرة محمود الجوهرى ومحمود فهمى من الخاصة الملكية سابقا

(1) زكريا محيي الدين تسجيل نادر 1977 " المؤلف " .
(2) مذكرات عبد اللطيف البغدادي (الجزء الأول) المكتب المصري الحديث 1977 ص55.

وأما خالد محيي الدين عضو مجلس قيادة الثورة ، فيؤكد أن " محمد نجيب جزء لا يتجزأ من الثورة المصرية الحديثة ، وبغض النظر عن كل الاختلافات والاتجاهات فهو يعبر عن مرحلة رئيسية في ثورة 23 يوليو 1952 ..محمد نجيب تحمل مسئولية ثورة 23 يوليو في مواجهة الملك ، عندما قبل ترشيح نفسه لرئاسة نادي ضباط الجيش ، هو ومجموعة من الضباط الوطنيين ، بعضهم من الضباط الأحرار ، والبعض الآخر لم يكن منضما لتنظيم الضباط الأحرار ، ولكنه كان يسير في الاتجاه الوطني المعارض بصفة عامة، ولذلك تحمل المسئولية في مواجهة بطش الملك ، حينما حل مجلس إدارة النادي في يوليو 1952 ، قبيل الثورة بأيام ، وتحمل مسئولية قيادة الثورة في مواجهة الملك.

وقد ذكر وحيد رمضان فى مذكراته " أنه لولا محمد نجيب ما نجحت الثورة، وأتذكر موقفاً حدث مع عبد الحكيم .. حيث كنا في رفح نحن الاثنين واتصل " عامر " بـ " جمال حماد " يطلب منه أن يخبر اللواء محمد نجيب، ألا يتقدم باستقالته بعد أن علم أنه سينتقل إلى منقباد بأسيوط، بعد أن كان رئيساً لسلاح المشاة ، وقال بالحرف " إحنا عايزينه " !! ، كما أن وجود محمد نجيب ، كان عاملا مهما لانضمام أكثر من 500 ضابط أكبر من عبدالناصر في الرتبة ، وكانوا سيرفضون أن يكونوا تحت قيادة رتبة أصغر منهم ، وهو ما عبر عنه يوسف صديق نفسه، عندما عرضت عليه الانضمام للتنظيم ، فسألني عن قائده فقلت إنه عبد الناصر ، وهو نفس رتبة يوسف صديق ..بكباشي (مقدم) وإن كان يوسف أقدم منه في الرتبة ، ثم سألني : وهل عبد الناصر هو المسئول الأول ، فأجبته :إن هناك من هو أكبر منه " اللواء محمد نجيب" فارتاح أكثر ! وقد ذكر يوسف صديق ذلك في مذكراته[1].

والأخطر من هذا كله ما ذكره عبد الحكيم عامر في مذكراته (التي لم

(1) الأهالي في 1984/9/4 .

تنشر بعد) ، " من أن اللقاء الأول بين عبد الناصر ونجيب كان في أوائل عام 1949 ، عند نزول القوات التي كانت محاصرة في الفالوجا ، وكانت هذه القوات في أوائل حملة فلسطين تحت قيادة الأمير الاي أ.ح محمد نجيب ، فمر عليهم لتهنئتهم بعودتهم، وسأل عن الصاغ جمال عبد الناصر من الكتيبة السادسة " مشاة " فلما حضر جمال عانقه نجيب بحرارة وقال له: " أنا يا جمال كنت عاوز أشوفك من زمان " ، وسبب ذلك أنني أثناء عملي كأركان حرب للواء الضارب ، الذي كان يقوده الأمير الاي أ.ح محمد نجيب ، كنت كثير التحدث معه عن جمال عبد الناصر ، وعن أفكاره ونشاطه ..وكان جمال في ذلك الوقت محاصراً في الفالوجا ، وكنت أنا دائم الاتصال به لا سلكياً مما زاد في التفاف محمد نجيب وكثرة تساؤله ، فكنت أجيبه بأنه صديقي ، ثم أصبح نجيب على اطلاع تام على أفكار تنظيم ضباط الجيش، وكان لها صدى متناسق مع ما في نفسه ، وما يعتمل في فؤاده ، وبعد نزول حملته فلسطين حرص جمال ونجيب كل من جانبه على الاتصال ببعضهما البعض ، واستمر الاتصال وثيقاً بينهما ، وكانا يتقابلان غالباً في منزليهما حتى قامت الحركة ، على نحو ما يعرفه الجميع"[1]، أي أن الرئيس نجيب كان قائداً لتنظيم ضباط الجيش منذ عام 1949.

والواضح من خلال شهادات صناع الثورة ، وخاصة الذين اختلفوا مع نجيب بعد ذلك ، أهمية الدور الذي لعبه اللواء محمد نجيب في التعجل بقيام الثورة، بعد قرار الملك فاروق بحل مجلس إدارة نادي الضباط برئاسة محمد نجيب، في 5 يوليو1952 ، وكذلك توجيه التعليمات للبوليس السياسي ، برصد نشاط وتحركات محمد نجيب ، باعتباره واجهة التنظيم المعلنة ، ويشير محمد نجيب في مذكراته إلى أنه فوجئ بزيارة اللواء أحمد فؤاد صادق له بمكتبه ، وأبلغه بأنه أثناء وجوده بمنزل يوسف رشاد قائد الحرس الحديدي علم بأنه سوف يقبض عليه (أي محمد نجيب) لاتهامه بتزعم حركة ثورة داخل الجيش إلا أن

(1) مقابلة شخصية مع السفير وحيد رمضان ، وراجع أيضاً أوراق يوسف صديق- الهيئة العامة للكتاب

فؤاد صادق نفى ليوسف رشاد احتمالات ذلك ، إلا أن الأخير أخبره ثانية بأن المسألة خطيرة لأنها تتعلق بحياة الملك ، وبدا من الواضح أن تلك المناورة من جانب القصر قد استهدفت إثارة محمد نجيب بإرهابه بشكل أساسي ، إلا أنها من جانب آخر ، كانت باعثا للضباط الأحرار ، كي يتخذوا أسباب الحيطة والحذر ، خاصة أن نشاطهم قد أخذ في التوسع فشكلوا لجانا قيادية بالقاهرة والعريش ، حيث تتجمع القوات الرئيسية للجيش .

على أنه بعد حادث النادي ، فكر الضباط الأحرار ، في القيام بالثورة مستغلين وجود القوات في الشوارع بعد حريق القاهرة، وعرض الأمر على اللواء محمد نجيب الذي رفض القرار ، لأن الإنجليز كانوا من الممكن أن يتدخلوا ، ولأن وجود الضباط الأحرار لم يكن ليغطي كل وحدات الجيش ـ التي يريدونها أن تتحرك فتم إلغاء الفكرة.

وقد تسارعت الأحداث عندما أرسل اللواء حسين سري عامر مذكرة إلى الملك فاروق " نقلها خادمه محمد حسن " ، وجاء فيها " (إذا لم يتمكن حيدر " باشا " من نقل 12 ضابطاً يتآمرون على الملك في ظرف خمسة أيام يطرد فورا) ..

لماذا تم تغيير ساعة الصفر فى الساعات الأخيرة ؟:

اتفق محمد نجيب وجمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر على أن تكون ساعة الصفر ليلة 21 – 22 يوليو ، ثم عرف اللواء محمد نجيب أن مؤتمراً لرئيس الأركان سيعقد في الساعة العاشرة من مساء 22 يوليو في مقر القيادة، وقد عرف ذلك عندما اتصلت زوجة شقيقه اللواء علي نجيب "قائد المنطقة المركزية " باللواء محمد نجيب تستفسر عن سبب تأخر زوجها في العودة من العمل ، فعلم محمد نجيب أن هناك تحركات مضادة لحركة الضباط الأحرار، وأن هناك اجتماعاً يجري في مقر قيادة الجيش برئاسة الفريق حسين فريد رئيس الأركان ، لبحث كيفية القضاء على تذمر هؤلاء

الضباط واعتقال قياداتهم ، وهنا أسرع محمد نجيب بإبلاغ تلك التطورات الجيدة لقيادة التنظيم ، ويتردد أن اليوزباشي " نقيب " زغلول عبد الرحمن أحد رجال البكباشي " مقدم " يوسف منصور صديق ، هو الذي كان الواسطة بين محمد نجيب ويوسف صديق ، وأنه أبلغه بأن الموعد المحدد لقيام الثورة " ساعة الصفر " هي الساعة الثانية عشرة بعد منتصف الليل ، بتقديم الموعد ساعة ، وأنه لولا ذلك التصحيح في الموعد لما نجحت الثورة ، وتم إجهاضها في مهدها بعد تسرب أسماء الضباط الأحرار إلى القيادة بينما يؤكد البكباشي " مقدم " يوسف صديق أنه تحرك حسب الموعد الذي أبلغه به زغلول عبد الرحمن . وبغض النظر عن الخلاف حول السبب فى قيام يوسف صديق بتلك الخطوة الخطيرة ، إلا أنه مما لاشك فيه أن يوسف منصور صديق قام بدور بطولي كبير في ثورة 23 يوليو وأنقذها من الفشل ورغم ذلك لم يأخذ الحق الذي يستحقه .

وكان المقدم يوسف صديق قد وصل إلى القاهرة على رأس مقدمة الكتيبة الأولى مدافع مشاة التي كانت موجودة في العريش فجاء إلى القاهرة في 13 يوليو على رأس المقدمة وكان دور يوسف منصور صديق حسب خطة الضابط الأحرار أن يكون على رأس هذه القوة الهزيلة الضعيفة كمجرد عنصر مساعد فى احتلال مبنى رئاسة الجيش ولكن شاءت الأقدار أن يكون دورها خلاف ذلك ، فالواقع أن هذه القوة الهزيلة[1]. هي التي انطلقت إلى داخل مبنى القيادة عندما دخل يوسف صديق ببسالته وبجرأته إلى مكتب رئيس الأركان الفريق حسين فريد ، وأثناء صعود يوسف صديق على سلم القيادة فوجئ بعسكري برتبة رقيب حاول أن يمنعه من الصعود لمكتب رئيس الأركان حيث اجتماع قادة الجيش، فاضطر يوسف صديق أن يطلق رصاصة على الرقيب ، وعند ذلك دب

(1) راجع كتاب العام الأول للثورة ، إعداد اليوزباشي (نقيب) محمود فوزي الوكيل" ط الأهرام 1953

بعدها الفزع في قلوب المجتمعين ، عندما سمعوا دوي الرصاص.. فتم التسليم بسرعة . وقد أدى يوسف صديق التحية العسكرية لرئيس الأركان قبل اعتقاله حيث تم نقله الي معسكر الاعتقال بالكلية الحربية .

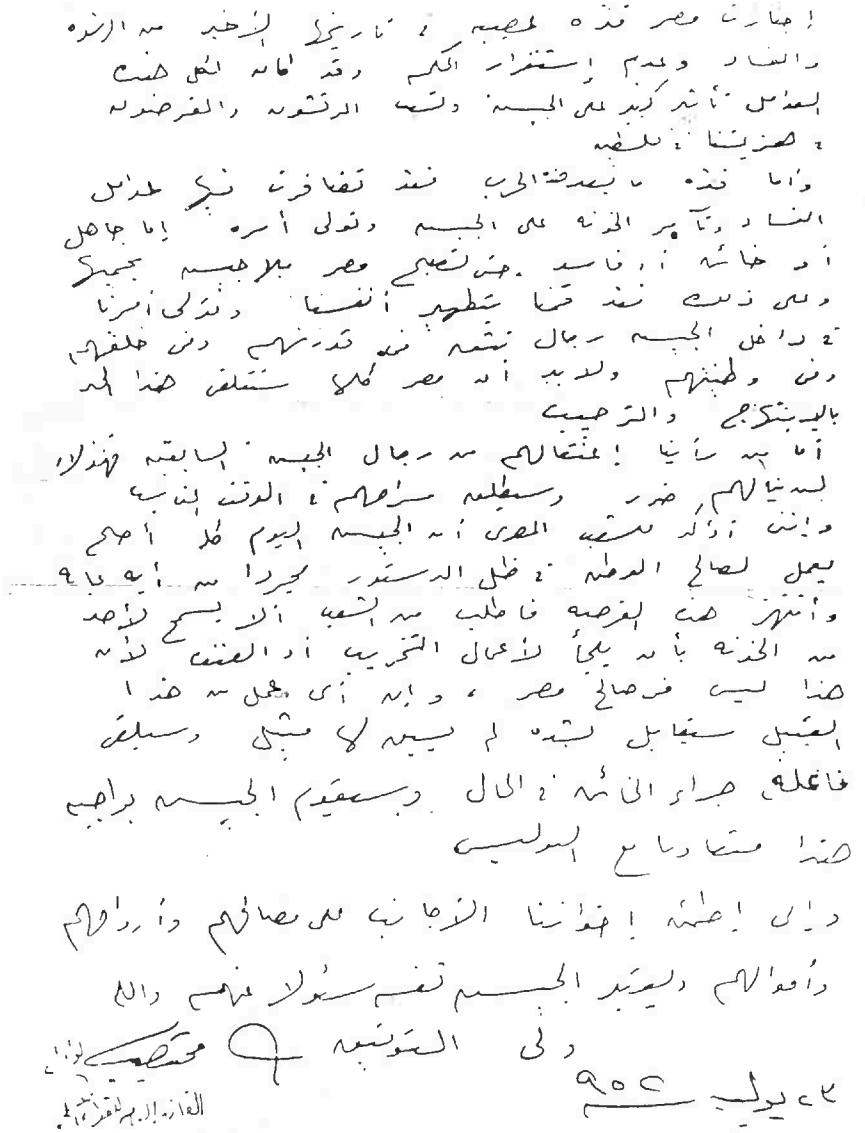

بيان ثورة يوليو والذي ألقاه السادات

ولذلك فإن الوقائع التاريخية تؤكد أن البكباشي " مقدم " يوسف صديق هو الذي نفذ عملية الاقتحام والسيطرة على مقر القيادة العامة ، بينما كان كل من جمال عبد الناصر ، وعبد الحكيم عامر ، بالقرب من القيادة أثناء الاستيلاء عليها ، أما أنور السادات ، فكان أكثر منهما دهاء ، إذ دخل ليلتها السينما ، وتشاجر مشاجرة مفتعلة ، وحرر محضراً بالواقعة حتى إذا فشلت الحركة نجح في الخروج من المأزق[1].

وقد تجمع الضباط الأحرار عقب السيطرة على مقر القيادة في مكتب الفريق حسين فريد ، واتصل الصاغ " رائد " جمال حماد باللواء محمد نجيب ليبلغه بنجاح الحركة ، وأنه سوف يرسل له إحدى سيارات الجيش لاصطحابه إلى مقر القيادة ، ولكن نجيب فضل الحضور بسيارته الخاصة.. وقد ذكر خالد محيي الدين في مذكراته ، أن اللواء محمد نجيب كان يعلم بتفاصيل الحركة ليلة 23 يوليو ، وأن قيادة التنظيم أبلغته بضرورة البقاء في بيته حفاظاً على سرية الحركة ، وقد كان معروفاً للسراي في ذلك الوقت أنه الواجهة العلنية لها[2].

حقيقة دور يوسف صديق ليلة الثورة :

ويتضح مما سبق الدور الحقيقي ليوسف منصور صديق في تغيير عجلة التاريخ والتبكير بميعاد ثورة 23 يوليو ساعة كاملة ، وأنه لولا تحركه بقواته قبل ساعة الصفر المحددة لما نجحت الثورة ولتم القضاء عليها نهائيا وتعليق قادتها على أعواد المشانق .

وهو ما أكده اللواء محمد نجيب في تسجيل صوتي نادر أهدته لي السيدة سهير يوسف صديق كريمة العقيد يوسف منصور صديق عضو مجلس قيادة الثورة السابق ، والذى تم تسجيله بمنفى محمد نجيب بالمرج في سبتمبر عام1983أي قبل رحيله بعام ، وبحضور اللواء حسين يوسف صديق .

(1) تاريخ الجيش المصري عبر العصور ، وزارة الدفاع .
(2) والآن أتكلم : مرجع سابق .

وكان من الواضح أن محمد نجيب يتحدث بأسي شديد قائلا : «آه يا يوسف.. يوسف حبيبي، يوسف صديقي، يوسف جاري.. أنا باتعب لما بافتكره، ليه تنرفزوني، أنا مسكين، أنا قلبي ضعيف، آه يا يوسف..لا حول ولا قوة إلا بالله ما تفكرونيش بيوسف.. عيني تدمع لما بافتكره لأنه راجل عظيم هو اللي قام بالثورة وأنا كاتبها في كتابي (كلمتي للتاريخ)

أنا كل اللي عملته إني إديته تعليمات: (روح واعمل نفسك قائد للدفاع واللي ييجي بالإمدادات، امسكه ووزعه وهتطلع تمسكهم زي العصافير وده اللي حصل.. خليها علي الله أما أنا فأجري علي الله مش عايز حاجة لا عايز فلوس ولا عايز شكر ولا عايز حاجة حبيبي».

ويواصل نجيب قائلاً: «أنا صفر علي الشمال بالنسبة ليوسف، لأنه هو الذي دخل القشلاق وقيادة الجيش وعمل كل اللي قلته له وعمل نفسه قائد للدفاع عنهم وكل اللي ييجي من برة بالإمدادات يشخط فيه ويوزعه.. إنت روح عند المستشفى العسكري.. إنت روح عند التقاطع بتاع المترو».

وعندما سأله اللواء حسين نجل يوسف صديق ما رأيك فيه كجندي مقاتل؟ أجاب محمد نجيب: «يوسف صديق راجل مقاتل عظيم رجل بطل .. يوسف صديق قام بالقبض علي 15 شخصاً من الضباط الأحرار منهم جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وكل الحكاية إني قلت له إن مجلس الثورة.. مجلس قيادة الجيش منعقد بعد إفطار رمضان.. هيفضلوا منعقدين، لو قمت متقدم ساعة».

ومن شر المضحكات أنه بعد مرور نصف قرن على ثورة يوليو 1952 ، جرى تجاهل تام لدور يوسف صديق حتى أن نظام الرئيس السابق حسنى مبارك لم يقم بعمل تمثال له مع بقية أعضاء مجلس قيادة الثورة في القاعة المخصصة لذلك بالمتحف الحربي رغم أنه منقذ الثورة الحقيقي وبطل الثورة الحقيقي لذلك قام ورثة يوسف صديق برفع دعوي قضائية ضد رئيس الجمهورية وقتها وعدد من المسؤولين أمام محكمة القضاء الإداري رقم10028 لسنة49 ق

للمطالبة بإقامة تمثال ليوسف صديق بصفته أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة مثل جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين أقيم لهم تماثيل في إحدى القاعات بالمتحف الحربي وحكمت المحكمة بضرورة إقامة التمثال ليوسف صديق لدوره التاريخي في الثورة وهو ما تم تنفيذه بعد عدة جولات في ساحات المحاكم، وكأن إثبات الحقائق التاريخية يحتاج إلى خوض معارك قضائية بدلا من الاستناد للوثائق والأسانيد التي قررها علم التاريخ وسار على نهجها المؤرخون. ومن يطالع ديوان يوسف صديق يجده يعبر عن ألمه لإنكار بطولاته فيقول :

أنـا الـوفـي الـذى لـم يـثـنـه دمـه /
ينساب من صدره عن يومك الحفل
لـم يكفني شرفا أن كنت شاهده /
بـل كـنـت فـيـه فـتـى فـتـيـانـه الأول

البيان الأول :

وفي تمام الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي للحركة ، صدر أول بيان بتوقيع اللواء محمد نجيب " القائد العام للقوات المسلحة " ، ورغم الخلاف حول من الذي سبقه في إذاعة البيان الأول للحركة وهل هو السادات أم ضابط آخر في الحركة ، إلا أن الشيء الأهم هو استقبال الجماهير للبيان الذي صدر على لسان اللواء محمد نجيب ، وخروجهم في ترحيب شعبي هائل بالحركة وقائدها ، فقد كان محمد نجيب وجهاً معروفاً لدى الرأي العام ، ولذلك خرجت صحف الصباح لتعلن أن " اللواء محمد نجيب بك يقود حركة عسكرية مفاجئة" .. وقد أسهم وجود اللواء محمد نجيب على رأس حركة الجيش في سرعة انضمام بقية الوحدات إلى الحركة ، وكسب الدعم الجماهيري لها ، ولو كانت الحركة فشلت ، لتم إعدام محمد نجيب واتهامه بالخيانة العظمى ! .

وعلى الجانب الآخر فشلت مساعي الملك فاروق في احتواء الحركة في

بدايتها ، ولم ينجح كريم ثابت السكرتير الصحفي للملك بمنع إذاعة بيان الثورة الأول ، وكذلك فشلت مساعي مرتضى المراغي " باشا " وزير الداخلية في تأجيل إذاعة البيان الأول للحركة ، وتقررت الاستجابة لمطالب حركة الجيش بأن أصدر الملك قراراً بتعيين اللواء محمد نجيب قائداً عاماً للجيش وترقيته إلى رتبة الفريق، إلا أنه رفض الترقية والمنصب.

الإخوان وثورة يوليو ..وفاق وصدام

مصير الملك فاروق بين يدى ضباط يوليو:

لم يكن الملك فاروق ضعيفاً في ذلك الوقت ، فقد كانت لديه قوات الحرس الملكي والبحرية وسلاح السواحل ، ونصف سلاح الطيران ، بالإضافة إلى حامية الإسكندرية ولكن تخلي السفير الأمريكي جيفرسون كافري " صديق الملك " عن مساعدته ، ونجاح الضباط الأحرار في تحييد موقف الإنجليز، الذين كانوا في حالة " عدم وفاق " مع فاروق ، بسبب ميوله نحو المحور والألمان.

وقد ناقش الضباط الأحرار " هيئة القيادة " مصير فاروق يوم 26 يوليو 1952 ، واتفقت الأصوات على طرده خارج البلاد ، إلا أن جمال سالم طالب

بإعدامه ، ولكن اقتراحه قوبل بالرفض ، وتقرر توجيه إنذار إلى الملك فاروق بالتنازل عن العرش لصالح ابنه الأمير أحمد فؤاد الثاني ، ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء يوم 26 يوليو .

تنظيم ضباط الجيش
١٩٤٥ – ١٩٤٩

٣ – سلاح المشاة :

رقم	الاسم		العضوية	
			عضو الخلية التأسيسية للتنظيم	عضو خلية المشاة
١	عبد الرحمن مخيون			
٢	محمد عبد الفتاح ابو الفضل			
٣	محمد على بدران			
٤	عباس عبد الوهاب رضوان			
٥	ابراهيم بغدادى			
٦	رياض مصطفى سامى			
٧	فوزى عبد العظيم			
٨	محمد نبارى			
٩	حسن عبد القادر			
١٠	محمد أبو شنيه			

تنظيم ضباط الجيش ١٩٤٥ - ١٩٤٩ ويظهر بها البوزباشى رياض سامى عضو تنظيم الخلية العسكرية التأسيسية.

وقد قام المستشار سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة بالذهاب إلى الملك فاروق ومعه وثيقة التنازل عن العرش بتكليف من اللواء محمد نجيب ، وقد ذكر ذلك سليمان حافظ في مذكراته[1].

كان نص وثيقة التنازل عن العرش كالآتى: نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان.

لما كنا نتطلب الخير دائما لأمتنا ونبتغي سعادتها ورقيها، ولما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنيب البلاد المصاعب التي تواجهها في هذه الظروف الدقيقة، ونزولا عند إرادة الشعب، قررنا النزول عن العرش لولي عهدنا الأمير

(1) انظر ملحق الوثائق .

أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه.

قرأ فاروق الوثيقة، التي خلت من العبارة التي سبق أن تضمنتها الوثيقة التي أعدها السفير الإنجليزي لتنازل فاروق عام 1942 ،عقب حصار القوات البريطانية لقصر عابدين وإجبار الملك فاروق على إعادة مصطفى النحاس باشا لرئاسة الوزارة .

وكانت وثيقة السفير الإنجليزى قد تضمنت عبارة ونحن هنا أيضا نحل رعايانا من يمين الولاء لشخصنا، وهي عبارة لها معناها لأن كل ضابط في الجيش أقسم يمين الولاء للملك.

حاول فاروق، كما ذكر سليمان حافظ، أن يضيف جملة واحدة تشير إلى أن التنازل تم بناء على إرادة الشعب وبناء على إرادتنا، فأجابه سليمان حافظ: لقد وضعنا نزولكم عن العرش في صورة أمر ملكي. قال فاروق: تريد أن تقول إن الأمر الملكي ينطوي على هذا المعنى؟

قال سليمان حافظ: نعم. قال فاروق: فليس إذن ما يمنع من إضافة تلك الكلمة. قال حافظ: إننا لم نصل إلى هذه الصيغة إلا بصعوبة. وهنا قال الملك في اهتمام: هل كانت هناك ورقة أخرى غير هذه.. أو بالحرف الواحد كما ورد فى مذكرات سليمان حافظ قال الملك: قل لي يابيه ماذا فيها؟. قال حافظ: الحقيقة إنني لم أطلع عليها. قال له فاروق: أنت لا تريد أن تجرح شعوري لكنني أعدك ألا أتأثر مما أسمع، فأكد له سليمان حافظ بشرفه أنه لم يطلع على الورقة الأخرى. وعند ذلك وقع فاروق الأمر الملكي بتنازله أسفل الورقة ثم وجد أن التوقيع ليس واضحا فقال لحافظ: لعلك تقدر الظروف فتلتمس لي العذر في أن التوقيع لم يكن كما أود، لذا سأوقع مرة أخرى، ثم وقع أعلى الوثيقة".

كان مشهد خروج الملك فاروق من مصر إلى منفاه بعد عزله مهيبا يليق بملك .

سرى

نسخة رقم [illegible]

وزارة الحربية

القيادة العامة للقوات المسلحة

كشف ضباط الجيش

١٩٥٤

تعتبر هذه النسخة شخصية وتفصيلاتها سرية جدا لما لها من خطورة على أمن القوات المسلحة بصفة خاصة والبلاد بصفة عامة وذلك فيما لو تسربت الى أيد غير أمينة ، لذا يجب حفظها فى محل مأمون وتحت القفل أو فى خزائن مقفلة تحت مسئولية المرسل اليه شخصيا كما لا يجوز اطلاع أى شخص على محتوياتها سوى المختصين ولدواعى العمل وفى حالة فقدها أو تسرب أى شىء من محتوياتها سيعتبر من الجرائم يعاقب مسئولها العقوبات المنصوص عليها

[illegible]

١٩٥٤

فبعد توقيعه على وثيقة التنازل عن العرش لابنه أحمد فؤاد الثانى ،استعد الملك فاروق الأول للخروج من القصر وارتدى زى أدميرال أمير البحر ، تمهيدًا للسفر على ظهر السفينة الملكية "المحروسة" ، حتى تحمله إلى الشاطئ الآخر من البحر الأبيض المتوسط، هناك في إيطاليا الأثيرة لديه ويغادر الإسكندرية والأراضى المصرية كلها إلى الأبد ولا يعود، إلا جثمانًا يدفن خلسة وفى الليل في أرضها في آخر أيام شهر مارس 1965 بعد أن توفي غريبا في إيطاليا في يوم 18 من الشهر نفسه.

وكان يوم 26 يوليو 1952 هو آخر يوم في حياة فاروق كملك لمدة 16 سنة منذ يوم 28 أبريل 1936، وذلك بعد أن أجبره الجيش على مغادرة البلاد بعد 3 أيام فقط من قيام الثورة صبيحة يوم 23 يوليو1952.

ويروى حارس الملك الشخصى د.عبدالمنعم جنيد أن الملك كان صامدا حتى آخر لحظة يتصرف كملك ، وقد حضرت شقيقته الأميرة فوزية والأميرة فايزة لوداعه وجاء الموعد، نظر الملك إلى ساعته، وقال: لابد أن أحافظ على كلمتى وعلى الموعد المحدد للمغادرة وانتقلت حقائب الملك التى تحمل الملابس الصيفية والتى جئنا بها من القاهرة وعددها 27 حقيبة إلى المركب تحمل الملابس الصيفية للأسرة وكانوا قد تركوا ملابسهم الشتوية بالقاهرة وركب الملك فاروق المركب ومعه الملك الجديد أحمد فؤاد والملكة والأميرات إلى المركب وفى الموعد المحدد تماماً أصدر أوامره بالإقلاع وكان حريصاً على تنفيذ وعده وكلمته.. حقاً كان ملكاً.

غادر الملك فاروق الأراضى المصرية في السادسة من مساء 26 يوليو 1952 بعد أن وقع وثيقة التنازل عن العرش لابنه أحمد فؤاد ويصف المستر جيفرسون كافرى السفير الأمريكى الذي كان مشاركًا في وداع الملك، فلم يكن هناك غير على ماهر والمستر كافرى وقائد اليخت الملكى وعدد من ضباط الحراسة الشخصية للملك وبعض من أفراد الخدمة الخاصة لجناحه، انفجر الجميع بالبكاء عندما بدأ الملك

يتحرك نحو يخت المحروسة وفى الوقت نفسه كان الملك محافظًا على أعصابه أثناء أداء مراسم التحية التي أديت له.

قبل أن يخطو الملك إلى اليخت التفت إلى السفير كافرى وإلى على ماهر وقال :إن هؤلاء الذين أرغموه على الخروج هم مجرمون، ولكن عقارب الساعة لاتعود إلى الوراء أبدا..فقد كانت خطوات ثورة 23 يوليو تسير بسرعة نحو إسقاط نظام الملكية فى مصر.

محتويات كشف ضباط الجيش

البيان	رقم الصفحة
مجلس قيادة الثورة	١ و ٢
الياوران...	٣
الحرس الجمهورى	٤
وزارة الحربية ومكتب رئيس مجلس الوزراء	٥
ادارة التعبئة...	٦
القيادة العامة للقوات المسلحة :	
مكتب القائد العام للقوات المسلحة	٧
مكتب القائد العام للقوات المسلحة للشئون العامة	٨
ادارة كاتم اسرار العامة	٩
ادارة المخابرات العامة	١٠ — ١٢
الملحقون العسكريون والجويون	١٣ — ١٥
ادارة الشئون العامة	١٦
هيئة أركان حرب الجيش :	
رئاسة هيئة أركان حرب الجيش	١٧
هيئة العمليات :	
رئاسة هيئة العمليات	١٨
ادارة العمليات الحربية	١٩
ادارة المساحة العسكرية	٢٠
ادارة التدريب الحربى	٢١
ادارة التنظيم والتسليح	٢٢
ادارة الحرب البرية الجوية...	٢٣ و ٢٤

مجلس قيادة الثورة

الرئيس اللواء (أركان الحرب) محمد نجيب (٢) ... ... (المشاة)

رئيس جمهورية مصر ورئيس مجلس الوزراء

البكباشى (١ . ح) ... ... جمال عبد الناصر حسين ... ... (المشاة)

نائب رئيس مجلس الوزراء

اللواء (١ . ح) ... . محمد عبد الحكيم على عامر ... ... (المشاة)

قائد عام القوات المسلحة

البكباشى (١ . ح) ... ... زكريا عبد المجيد محيي الدين ... . (المشاة)

وزير الداخلية ومدير المخابرات العامة

البكباشى ... ... محمد أنور محمد السادات ... ... (الإشارة)

البكباشى (١ . ح) .. .. حسين محمود الشافعى... ... ... (مدير الفرسان)

(تابع) مجلس قيادة الثورة

قائد الجناح ... . جمال الدين مصطفى سالم ... ... (القوات الجوية)
وزير المواصلات

قائد الجناح ... ... عبد اللطيف محمود البغدادى ... ... (القوات الجوية)
وزير الحربية

الصاغ (ا . ح) ... . صلاح الدين مصطفى سالم .. .. (المدفعية)
وزير الإرشاد القومى ووزير دولة لشئون السودان

الصاغ (ا . ح) ... ... كمال الدين حسين .. .. (المدفعية)
وزير الشئون الاجتماعية

قائد الأسراب ... ... حسن ابراهيم السيد أحمد... ... . (القوات الجوية)

الصاغ ... ... خالد محمد أمين محيي ... ... (الفرسان)

ويقول اللواء محمد نجيب عن تلك اللحظات الصعبة فى وادع الملك:

جئت متاخراً لوداع الملك بسبب ازدحام الطريق وكانت المحروسة في عرض البحر ، فأخذت لنشاً حربياً دار بنا دورة كاملة كما تقتضي التقاليد البحرية وصعدت للمحروسة وكان الملك ينتظرني ، أديت له التحية فرد عليها ، ثم سادت لحظة صمت بددتُها قائلاً للملك:

لعلك تذكر أنني كنتُ الضابط الوحيد الذي قدم استقالته من الجيش عقب حادث 4 فبراير 1942 احتجاجاً ، فرد الملك : نعم أذكر ، وقلتُ له : حينئذٍ كنتُ مستعداً أن أُضحي برزقي وبرقبتي في سبيلك ، ولكن ها أنت ترى اليوم أنني نفسي أقف على رأس الجيش ضدك ، فرد فاروق : إن الجيش ليس ملكي وإنما هو ملك مصر ، ومصر وطني ، وإذا كان الجيش قد رأى أن في نزولي عن العرش ما يُحقق لمصر الخير ، فإني أتمنى لها هذا ".

لاحظ الملك فاروق أن قائد جناح جمال سالم يحمل عصاه وهو يقف أمامه فقال له: ارم عصاك فاعترض سالم لكن اللواء نجيب منعه من الرد على فاروق وأمره أن يترك عصاه، فألقى سالم عصاه وانتهى الوداع وسافر الملك في احترام ووقار إلى إيطاليا.

ويضيف حارس الملك الشخصى د عبدالمنعم جنيد: أصبحنا فى عرض البحر لا نعرف أين سنذهب.. سألت قائد المحروسة اللواء بحرى جلال علوبة: إلى أين سنذهب؟ قال لى: لا أعرف التعليمات ستصلنا فيما بعد حتى وصلنا إلى مضيق ملسينا بين صقلية وإيطاليا وهناك تبينا أننا ذاهبون إلى نابولى وبمجرد دخولنا المياه الإقليمية الإيطالية بدأ الأسطول السادس الأمريكى يحيى المحروسة بتحية الملك.. وأتذكر أن الأميرة فريال الابنة الكبرى للملك فاروق -رحمها الله- كانت فتاة صغيرة تتمشى على سطح المحروسة وعندما رأتنى جاءت إلىّ وسلمت علىّ وتحدثت معى وقلت لها مجاملاً: إن شاء الله سموك تكونى بخير وتعود الأمور طيبة وترجعى مصر تانى.. الأميرة كانت تتميز بالعقل والثقافة والبساطة والتواضع الجم وكان ردها على كلامى:

"التاريخ قال هو فيه ملك خرج وتنازل عن العرش ورجع تانى" ثم سألت عن أحوالنا وإن كنا نحتاج إلى أى شىء.. وقبل وصولنا إلى نابولى، حيث سنرسو وبينما كنا جالسين على سطح المركب جاء إلينا الملك فاروق وقال لنا: "الحمد لله أننى وجدت حولى مصريين معى وإذا كان فيه حاجة انتوا عايزينها قولوا لى عليها وإن شاء الله تكونوا مبسوطين"، كان رابط الجأش بعد ذلك، ودعنا وسلم علينا فرداً فرداً وكنا متأثرين بالفعل والملك تأثر لتأثرنا. كان مصرياً صميمًا خاف على وطنه وعلى دماء أبناء وطنه ثم دخل حجرته وأجهش بالبكاء قبل أن يغادر المحروسة وهى آخر أرض مصرية سيتركها، كان عزيزاً عليه أن يترك مصر وكان الموقف صعباً جداً علينا، وعندما وصلنا إلى نابولى طلب الملك ألا تؤخذ أى صورة له وبالفعل غطينا المحروسة تماماً ونزل الملك هو وأسرته فى اللنش فى عرض البحر يملكه صديقه الإيطالى بوسيتى ثم سلم علينا مرة أخرى فرداً فرداً وهو فى حالة سيئة وجاءت إشارة من مجلس قيادة اللواء بحرى الثورة للواء جلال علوبة، قائد المحروسة، بالتحفظ على محمد حسن الشماشرجى وعودة جميع المصريين إلى الإسكندرية.

من يشغل الفراغ الدستورى بعد حل البرلمان ؟

كانت أول مشكلة دستورية وقانونية تواجه الثورة هو الموقف من إعلان الوصاية على العرش بعد تنازل الملك فاروق أو بمعنى أدق إجباره على التنازل عن العرش لابنه أحمد فؤاد الذي كان مازال فى المهد فقد كان الدستور ينص فى المادة 51 على أنه لا يجوز للملك أو للأوصياء على العرش إن كان الملك قاصرا تولى مهامهم إلا بعد أداء اليمين أمام مجلسي النواب والشيوخ.

كما نصت المادة 52 على انعقاد البرلمان بمجلسيه خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ إعلان وفاة الملك فإن كان مجلس النواب منحلا وكان ميعاد انعقاد المجلس الجديد يجاوز اليوم العاشر فإن المجلس القديم يعود للعمل رغم مرسوم حله لكي يؤدى الملك الجديد أو الأوصياء على العرش إذا

كان الملك قاصرا اليمين الدستوري أمام البرلمان بمجلسيه، ولما كان مجلس النواب والذي كان يسيطر على أغلبيته الوفد قد تم تعطيله ثم حله بعد إقالة حكومة الوفد فى يناير 1952 كما تم تعطيل مجلس الشيوخ من هنا ظهرت مشكلة الجهة التي يؤدى الأوصياء على العرش أمامها اليمين الدستورية.

فكان هناك رأى يطالب بعودة البرلمان للانعقاد وكان يتبناه الدكتور وحيد رأفت الذي كان يرى أن تقاس حالة تنازل الملك عن العرش على حالة الوفاة لأن الدساتير الملكية لا تتحدث عادة عن خلع الملوك أو تنازلهم بل تتحدث فقط عن حالة الوفاة، وبناء على هذا الرأي كان ينبغي عودة البرلمان الوفدي للعمل مرة أخرى.

وكان هذا الرأي يتعارض مع موقف سليمان حافظ المعروف بعدائه للوفد وهو نفس موقف السنهوري الذي كان ينتمي للهيئة السعدية والذي حاول الوفد بعد توليه الحكم عام 1950 إقصاءه من رئاسة مجلس الدولة؛ لذلك رأى سليمان حافظ والسنهوري أنه يوجد قصور بالدستور الذي لم يتحدث عن حالة تنازل الملك عن العرش وتحدث فقط عن حالة الوفاة وأن الوفاة استثناء لا يجوز القياس عليه فلا يجب قياس حالة التنازل عن العرش على حالة الوفاة.

وأن الحل لهذه المشكلة يكمن فى تعديل الأمر الملكي (25) الصادر فى 13 أبريل 1922 الخاص بتوارث العرش ومنح مجلس الوزراء سلطة تأليف هيئة وصاية مؤقتة للعرش وأن تقوم هيئة الوصاية المؤقتة بحلف اليمين أمام مجلس الوزراء حتى تتم انتخابات جديدة للبرلمان وتشكيل هيئة الوصاية الدائمة.

وعرض سليمان هذا الرأي على رئيس الوزراء على ماهر، المعادى هو الآخر للوفد فرحب به وقام بعرضه على محمد نجيب ورفاقه الذين اجتمعوا بالسنهوري وسليمان واستمعوا لوجهة نظرهم والذين فوضوا قسم الرأي بمجلس الدولة فى هذا الأمر وقد انتهى الأمر بموافقة قسم الرأي بالإجماع على فتوى السنهوري وسليمان ماعدا وحيد رأفت.

ويذكر وحيد رأفت أن سليمان حافظ اقترح أن تتضمن الفتوى الصادرة

دعوة الحكومة إلى استخدام القوة إذا ما حاول مجلس النواب الوفدي المنحل الانعقاد من تلقاء نفسه تمسكا بظاهر نص الدستور وهو الأمر الذي أثار وحيد رأفت ضد سليمان حافظ "مذكرا بأنه لا يليق بسدنة القانون وحماته أن يستعدوا الحكومة على نواب انتخبهم الشعب لتمثيله" محذرا "إننا بصدد انقلاب عسكري لا يعلم إلا الله أين سيقود البلاد وأن واجبنا كحقوقيين مدنيين أن نتضافر لمواجهة ما يصاحب مثل هذه الانقلابات العسكرية من خطر على الحريات ."

ثار نقاش بين الضباط الأحرار والمؤرخين فيما بعد حول ليلة 23 يوليو وهل كانت حركة مطالب عادية لضباط الجيش أم ثورة أم انقلاب على الحكم؟

.. بدأت 23 يوليو 1952 كحركة لها مطالب خاصة بضباط الجيش وإن تحدث البيان الأول عن مطالب شعبية ، ثم تطورت بعد نجاحها وارتباك نظام الملك فاروق وسرعة انهياره إلى انقلاب ، ثم إلى ثورة بفضل خروج الشعب المصرى لتأييدها.

وقد تحدث محمد نجيب عن هذ الخلاف، حيث يقول في مذكراته: ... إن تحركنا ليلة 23 يوليو 1952 والاستيلاء على مبنى القيادة كان في عُرفنا جميعاً انقلابا... وكان لفظ انقلاب هو اللفظ المستخدم فيما بيننا... ولم يكُن اللفظ ليفزعنا لأنه كان يُعبِّر عن أمر واقع... وكان لفظ "الانقلاب" هواللفظ المُستخدم في المُفاوضات والاتصالات الأولى بيني وبين رجال الحكومة ورئيسها للعودة إلى الثكنات... ثم عِندما أردنا أن نخاطب الشعب وأن نكسبه لصفوفنا، أو على الأقل نجعله لا يقف ضدنا، استخدمنا لفظ "الحركة" وهو لفظ مُهذّب وناعِم لكلمة "انقلاب" وهو في نفس الوقت لفظ مائع ومطّاط ليس له مثيل ولا معنى واضح في قواميس السياسة... وعِندما أحسسنا أن الجماهير تؤيّدنا وتشجّعنا وتهتف بحياتنا، أضفنا لكلمة الحركة صفة المباركة، وبدأنا في البيانات والخُطب والتصريحات الصحفية نقول: "حركة الجيش المباركة"... وبدأت الجماهير تخرج إلى الشوارع لتعبِّر عن فرحتها

بالحركة وبدأت برقيات التهنئة تصل إلينا وإلى الصحف والإذاعة فأحس البعض أن عُنصر الجماهير الذى ينقص الانقلاب ليصبح "ثورة" قد توافر الآن، فبدأنا أحياناً في استخدام تعبير" الثورة" إلى جانب تعبيري "الانقلاب" و"الحركة"، على أنني أعتبر ما حدث ليلة 23 يوليو 1952 انقلابا... وظل على هذا النحو حتى قامت في مصر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فتحوَّل الانقلاب إلى ثورة ".

تصدر محمد نجيب واجهة الثورة المصرية وأصبح المتحدث باسمها فى الداخل والخارج، وفي عهده صدرت أهم القوانين مثل قانون الإصلاح الزراعي في سبتمبر 1952 ، وكل الإجراءات والقوانين التي صدرت لوضع الأسس لتنظيمات الحكم وفى مقدمتها قانون حل الأحزاب السياسية ، وإعلان فترة الانتقال ثلاث سنوات ، وتشكيل لجنة الخمسين لإعداد دستور جديد للبلاد.

وهكذا تصدر محمد نجيب واجهة ثورة 23 يوليو أمام الشعب المصري والرأي العام العالمي ، ولم يكن العالم يعرف إلا القليل عن الضباط الأحرار باستثناء أنور السادات لنشاطه السياسي قبل قيام الثورة المصرية ، ويروى اللواء محمد نجيب في كتابه: كنت رئيسا لمصر : إنه في أغسطس عام 1952 كان أول شيء فعله أعضاء مجلس قيادة الثورة أنهم بدلوا سياراتهم وركبوا سيارات الصالون الفاخرة للتمييز بينهم وبين الضباط الأحرار.

المقال الأزمة لمصطفى أمين:

ويحكى اللواء محمد نجيب أن البكباشى جمال عبد الناصر أوحى إلى الكاتب مصطفى أمين كتابة مقال بعنوان «سر الضباط التسعة» ونشر المقال بجريدة الأخبار في الصفحة الأولى بتاريخ 14 أكتوبر 1952 أي بعد مرور نحو أقل من ثلاثة أشهر على قيام الثورة ، واللافت كما يقول نجيب: إن المقال كان مصحوبًا بصورة كبيرة لجمال عبد الناصر وفي الصفحة الثانية نشرت صور باقي ضباط القيادة من أعضاء مجلس قيادة الثورة، وبدافع من عبد الناصر

أوحى مصطفى أمين للقارئ بأنه هو البطل الحقيقي للثورة ورئيسها الذي يختفى في الظل.

يفتتح مصطفى أمين بأسلوبه المتميز مقاله بمقدمة استفهامية ،حيث تساءل فيها :من هم التسعة ؟. إن الصحف كلها لم تستطع أن تكشف ستارهم. إن الناس كلها تتخبط فى أسمائهم، من هم . أين هم . ماذا يفعلون؟ ثم يتحدث عن اجتماعات الضباط الأحرار ومنشوراتهم وكيف قامت الحركة ونجاحها الأولى فى فرض محمد نجيب قائدا عاما للقوات المسلحة؟ حتى إسقاط الملك فاروق بتنازله عن العرش لنجله أحمد فؤاد الثانى.

غضب الضباط الأحرار من نشر المقال، خاصة أن هناك اتفاقًا فيما بينهم بعدم نشر صورهم في الصحف أو الإدلاء بتصريحات بدون علم باقي الأعضاء، وبذلك أثار مقال مصطفى أمين بالأخبار الفتنة بين صفوف الضباط الأحرار، خاصة الذين كان لهم دور أهم بكثير من ضباط مجلس قيادة الثورة، فقد حرك المقال نار الفتنة بين الضباط الأحرار وضباط القيادة.

اعتبر الضباط أن نشر هذا المقال ما هو إلا نقض ضباط القيادة للعهد الذى قطعوه على أنفسهم هم وبقية الضباط الأحرار بالبعد عن الدعاية الشخصية وألا ينشروا صورهم ولا يكتب عنهم في الصحافة، مما اضطر جمال عبدالناصر إلى إنكار صلته بذلك المقال، بل طلب التحقيق مع مصطفى أمين لنشره ذلك المقال، الذى أشار فيه إلى أن عبدالناصر هو القائد الفعلي للثورة وأن الذين ساعدوه فى ذلك هم بقية ضباط القيادة جمال سالم وأنور السادات وعبدالحكيم عامر وعبداللطيف البغدادي وحسن إبراهيم وصلاح سالم وكمال الدين حسين وخالد محيى الدين.

أسرار انقلاب ضباط المدفعية :

وكان من نتائج تلك الدعاية السلبية لفئة صغيرة في الجيش ،بأنها المحرك الرئيسي لما يدور في البلاد ، قيام حركات معارضة لتوجهات مجلس قيادة الثورة نحو الانفراد بالسلطة ، حيث بدأت مجموعة من الضباط الأحرار

من سلاح المدفعية عقد اجتماعات سرية فيما بينهم عرفت فيما بعد باسم انقلاب ضباط المدفعية أو (حركة المدفعية) - كما يطلق عليها ضباط المدفعية- تصحيح مسار الثورة بعودة الديمقراطية بعد أن طغت الديكتاتورية على مجلس قيادة الثورة، فأرادوا أن يضعوا حدا لوقف الزحف إلى الديكتاتورية وكان هذا سر اعتراض مجلس قيادة الثورة على تصرفات المدفعية، فقد كانت كل مطالبهم هي الديمقراطية خاصة بعد خروج الإنجليز من مصر وهى حكم الشعب للشعب، وليست ديمقراطية محصورة فى إطار الضباط الأحرار.

وعلى جانب آخر كان ضباط المدفعية لا يريدون السلطة، فقد واجهوا ضباط القيادة بكل صغيرة وكبيرة وقعوا فيها، وكان على رأس المدفعية الضابط الشجاع محسن عبدالخالق الذى استطاع أن يجمع ضباط المدفعية من حوله وأن ينقل كل انتقاداتهم إلى جمال عبدالناصر وغيره من ضباط القيادة من خلال الاجتماعات والمناقشات التى دارت بينهم والتى تبلورت فى شكل مشروع صاغه عبدالخالق وناقشه معه 34 ضابطًا من المدفعية أبرزهم حمزة أدهم وفتح الله رفعت وأحمد كامل وعبدالستار أمين، وبناءً على ذلك تقدم محسن عبد الخالق بمشروع إلى جمال عبدالناصر والذى كان بناءً على طلبه بوضع مشروع باقتراحات لتنظيم حملة القيادة والسيطرة على الحكم والعلاقات بين الضباط الأحرار ومجلس قيادة الثورة وأسلوب مساءلتهم حيث كانت الديمقراطية هى أهم المواضيع التى جاءت فى هذا المشروع، فكان نص المشروع - كما قال عبدالخالق - هو أن هدفنا عودة الديمقراطية وقد قدرنا لهذا بضعة أشهر أو عاماً على الأكثر فيكون نظام الحكم فى مصر ديمقراطيًا إلى أقصى درجة وفق الظروف القائمة، والأهم ألا يسمح النظام بقيام الديكتاتورية أو ترسيخها، ولهذا كان هدف المشروع ومضمونه مقتصرين على فترة الحكم الانتقالي، أما الديمقراطية نفسها فمعروفة الأركان ، ولذلك ركزت نقاط المشروع على تأكيد الديمقراطية كنظام للحكم، الإعلان عن عودة دستور 1923 وتشكيل لجنة لتعديل الدستور بما يتناسب مع

الواقع السياسى، وأن يترك لأساتذة الفقه الدستورى اختيار لجنة الدستور، وإعادة تشكيل مجلس قيادة الثورة على أن يكون عدد الأعضاء خمسة أو سبعة على الأكثر، ويقتصر تشكيل المجلس على أعضاء مجلس القيادة، وأن يكون مجلس الثورة هو السلطة العليا فى الدولة كما يقوم مقام مجلس الوصاية، ويتم تشكيل لجنة تسمى (اللجنة الوطنية) تقوم مقام البرلمان فى فترة الانتقال ويتم اختيار أعضاء اللجنة إما بالانتخاب أو بالاختيار أو بالاثنين معًا، ويتراوح عدد أعضائها من 30 إلى 50 عضوًا وتكون عضويتها مبدئيًا من: أعضاء مجلس الثورة الحالى الذين لم يشملهم تشكيل المجلس الجديد (7-9 أعضاء) وعدد مماثل منتخب من بين الضباط الأحرار وعدد مماثل لعدد من العسكريين من رجال الدولة الذين لا خلاف على نزاهتهم ووطنيتهم، فدور اللجنة الوطنية هنا ليس حرية المناقشة والموافقة على التشريعات التى يقترحها المجلس فقط بل دورها أيضًا إيقاف الاتجاهات الديكتاتورية والمحافظة على جوهر الديمقراطية، أما السلطة التنفيذية فتتولاها وزارة يعينها مجلس الثورة والذى له حق التكليف وقبول الاستقالة أو الإقالة، تنشأ سكرتارية لمجلس الثورة يتولاها سكرتير عام لتولى سكرتارية المجلس، ومن وظائف السكرتارية - بجانب هذا العمل - القيام بالتنسيق بين المجلس ومجلس الوزراء وبين المجلس والجمعية الوطنية. وعلى الرغم من موافقة عبدالناصر على المشروع فى بداية الأمر فإنه تراجع عنه بعد الزوبعة التى حدثت داخل مجلس قيادة الثورة برفض المشروع، فبدأ غضب ضباط المدفعية ينتقل من مرحلة التفاهم الودى إلى مرحلة التفاهم بالقوة .

قام ضباط المدفعية بالاتصال بكل القوى السياسية وبجماعة الإخوان المسلمين ، فقام محسن عبد الخالق بالاتصال بقيادات حزب الوفد أمثال محمد صلاح الدين وعبدالفتاح حسن وأحمد أبوالفتح لتولى مناصب فى مجلس وزراء الحكومة المقترحة لكنهم كانوا غير مقتنعين بفكرة محسن عبدالخالق ورفضوا الخروج عن حزبهم، أما جماعة الإخوان المسلمين فقد

دارت محادثات بين المرشد حسن الهضيبى وكل من محسن عبدالخالق وفتح الله رفعت، ولكن فشلت تلك المحادثات بسبب إصرار الإخوان على إلغاء الأحزاب وأن يكون تنظيمهم هو حزب الثورة، وزاد المرشد بأن أصدر أوامره لجميع أتباعه بأن يقفوا موقفًا سلبيًا من حركة الجيش و لا يؤيدوا أو يعارضوا أى طرف منهم.

وفى الواقع فقد ظل ضباط المدفعية غير متأكدين من أهدافهم العامة ومنقسمين حول تكتيكات التحرك، فتركزت خطة المدفعية من خلال الاجتماعات التى تحولت إلى خلايا سرية فى انتهاز الفرصة التى يوجد فيها كل أعضاء القيادة فى مكان واحد ليحاصروا المكان ويلقوا القبض عليهم ويعتقلوهم،ويرغموا محمد نجيب على إعلان بيان يؤكد فيه تغيير الوزارة وعودة الجيش إلى الثكنات والأخذ بمشروع الحكم الذى دشنه جمال عبدالناصر، ولكن لم تنفذ الخطة بسبب انقسام ضباط المدفعية والاختلاف حول استخدام العنف أو الاستمرار فى الضغط بالوسائل السلمية المشروعة وعاود بعضهم الاتصال بضباط القيادة من جديد.

صوت المدفعية يعلو على القيادة:

على الجانب الآخر حاول ضباط المدفعية جس نبض قوتهم من خلال انتخابات نادى الضباط فى يناير 1953، فدفعوا بمرشحين هما اليوزباشى مصطفى توفيق واليوزباشى إبراهيم عاطف ضد مرشحى القيادة عبد المجيد فريد وأحمد زكى، وكسب ضباط المدفعية الجولة وخسر ضباط القيادة ليثبت ضباط المدفعية أن لهم الشرعية فى الاختيار وفى البرامج، وأن الضباط الذين انتخبوا مرشحيهما هم أيضًا الذين رفضوا القيادة ويعملون ضدها، مما أثار غضب ضباط القيادة، ليصدر فى 15 يناير1953 قرار بإلقاء القبض على 35 ضابطًا بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم، وهم : على شريف، أحمد كامل، حمزة أدهم،مصطفى توفيق، إبراهيم عاطف، مصطفى راغب،على فوزى يونس، إبراهيم حسان،يحيى فهمي، عاطف سعد، نصر الدين رياض، السيد

على إبراهيم وعوض مختار هلودة، ومن الأسماء التى جاءت فى التحقيقات سامى شرف –سكرتير الرئيس عبدالناصر فيما بعد– ومحمد فوزى – وزير الحربية فيما بعد – وعيسى سراج الدين، سعد عفرة، و قام كل من زكريا محيى الدين وكمال الدين حسين وعبداللطيف البغدادى بالتحقيق مع ضباط المدفعية. وبعد عملية القبض على متآمرى المدفعية واجهت القيادة العسكرية تحديا أكبر لسلطتهم، فعندما أذيع خبر القبض على ضباط المدفعية قام 500 ضابط من سلاح المدفعية بالاعتصام في صالة الطعام، ورفضوا أن ينفضوا إلا بعد أن يتدخل جمال عبدالناصر شخصياً ويعدهم بالبحث والاستقصاء، لكن ذلك الوعد لم يتم الوفاء به على الإطلاق وتلا ذلك، تحديدًا في 17 يناير قيام النظام بالقبض على العقيد حسنى الدمنهوري أحد الضباط الأحرار وقائد وحدات المدرعات في الصحراء الغربية الذى رفض اعتقال ضباط المدفعية، واتهم بتحريض سلاح المدرعات على التمرد وحكم عليه بالإعدام فى جلسة خاصة أعدها مجلس قيادة الثورة. ومخافة أن تزداد حالة الغضب داخل الجيش أجل جمال عبد الناصر حكم الإعدام ثم خفف إلى حبس مدى الحياة حتى ظل بالسجن إلى عام 1958و تم الإفراج عنه، أما ضباط المدفعية فقد تراوحت الأحكام العسكرية ما بين عام و25 عاماً وكان محسن عبدالخالق قد حكم عليه في البداية بالإعدام ولكن رفض عبد الناصر التصديق على الحكم فخفف إلى 25 عامًا.

وقد تعرض ضباط المدفعية للتعذيب والتنكيل في السجن مثل فتح الله رفعت الذى تعرض لنزيف في المعدة أما محسن عبدالخالق فقد طلب من زكريا محيى الدين قلماً وورقة كتب فيها أنه هو المسئول الأول والأخير عن تلك الحركة وطالب بألا يحاكم هؤلاء الضباط، ولكن زكريا كان مصرًّا على المحاكمة وأيضا على أنها مؤامرة ضد الثورة.

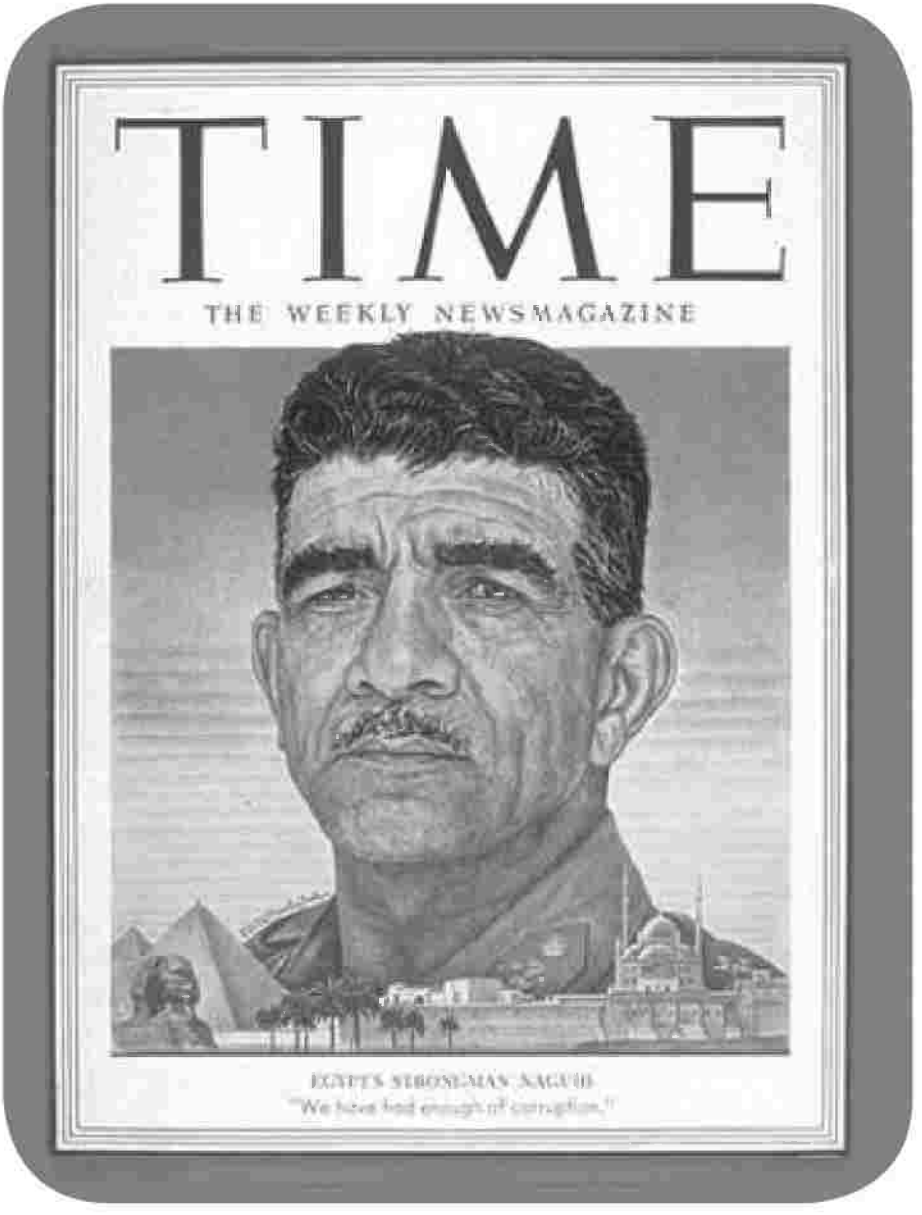

الرئيس نجيب على غلاف مجلة تايم الأمريكية